قضايا

حول المسألة الريفية الاشتراكية

منافع اكبر لهم على نفقة الدولة .

وهذه الاجراءات هي :

اولا : القضاء نهائيا على نظام الضريبة العينية في الزراعة .

ثانيا : تنفيذ مشروعات التشييد الرئيسية في الريف ، التي كانت تمولها المزارع التعاونية حتى الآن ، على نفقة الدولة .

ثالثا : بناء منازل حديثة للفلاحين على نفقة الدولة .

١ ــ القضاء على نظام الضريبة العينية الزراعية :

لقد طبق نظام الضريبة العينية الزراعية في بلادنا منذ الاصلاح الزراعي الذي حدث في عام ١٩٤٦ ، وهو العام التالي مباشرة للتحرير .

وقبل التحرير ، كان الفلاحون معرضين لنهب معظم محصولهم على يد كبار ملاك الارض والامبرياليين اليابانيين ، عن طريق الايجار الزراعي وعمليات التسليم الاجبارية للمحاصيل والضرائب المختلفة . وقد ادى تنفيذ الاصلاح الزراعي ، وتطبيق نظام الضريبة الواحدة العينية ، الى تحرير الفلاحين من ذلك الاستغلال والنهب ، ومكنهم من الاحتفاظ بحرية التصرف في محصولهم بعد تسليم ٢٥ في المائة فقط من هذا المحصول الى الدولة . وكان هذا تغيرا ثوريا في تطوير القوى الزراعية المنتجة وفي رفع مستوى معيشة الفلاحين في ذلك الوقت .

وقد لعبت الضريبة العينية التي دفعها الفلاحون للدولة دورا كبيرا في توفير المؤونة لعمال المصانع والموظفين ، وفي زيادة الميزانية المخصصة لتنمية الصناعة .

وبعد ان حققت صناعة الدولة الاشتراكية تقدما ، وارسيت قواعد اقتصاد وطني مستقل ، خفضت الدولة تدريجيا الضريبة المفروضة على الفلاحين فانخفض معدلها من ٢٥ في المائة الى ار٢٠ في المائة في المتوسط ، من محصول ما بعد الحرب . ثم خفضت اكثر من ذلك الى ٤ر٨ في المائة في عام ١٩٥٩ ، وبالاضافة الى ذلك ، فان كثيرا من المزارع التعاونية منحت تخفيضات اكبر في الضريبة العينية ، كما اعفيت بعض هذه المزارع تماما من هذه الضريبة . ومع نهاية عام ١٩٦٣ ، اعفيت ١٣٢١ مزرعة تعاونية من اكثر من ٣٧٠٠ مزرعة في بلادنا من هذه الضريبة تماما .

وقرر المؤتمر الرابع لحزبنا ان نظام الضريبة العينية الزراعية يجب ان يقضى عليه قضاء تاما خلال فترة خطة السنوات السبع . والآن ، فان الوقت مناسب لنا لتنفيذ هذا القرار .

يجب علينا القضاء تماما على نظام الضريبة العينية الزراعية خلال السنوات الثلاث من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ .

والآن ، فان ٢٤٠٠ مزرعة تعاونية في بلادنا تدفع ضريبة عينية ، اما بقية المزارع فقد تم اعفاؤها . ومن بين هذه المزارع الباقية يجب ان نعفي ٨٠٠ مزرعة من الضريبة العينية خلال هذا العام ، وكذلك ٨٠٠ مزرعة اخرى او نحو هذا العدد في عام ١٩٦٥ ، وان يتم اعفاء جميع المزارع في عام ١٩٦٦ وهو العام الاخير ، وبذلك ننهي هذا النظام الى الابد .

ويجب تنفيذ اعفاء المزارع التعاونية من الضريبة العينية على اساس الاولوية اي ان نبدأ من المزارع المتخلفة ، وان نضع في اعتبارنا تماما الظروف الاقتصادية لكل مزرعة . وفي العام الاول يجب اعفاء المزارع ذات الاسس الاقتصادية الضعيفة نسبيا ، وفي العام التالي المزارع ذات المستوى المتوسط وفي العام الاخير المزارع القوية نسبيا .

ان القضاء على نظام الضريبة العينية الزراعية ليس مجرد خطوة هامة في دعم القواعد الاقتصادية للمزارع التعاونية وزيادة دخل الفلاحين فحسب ، ولكنها ستكون حدثا تاريخيا يتحرر به فلاحونا تماما من كافة الاعباء الضريبية مهما كان نوعها .

٢ ــ كل الانشاءات الريفية الرئيسية على نفقة الدولة

تجري الانشاءات الرئيسية في بلادنا على نطاق واسع كل عام ، لدعم الاسس المادية والتكنيكية للاقتصاد الريفي .

وهكذا ، فان مشاريع الانشاءات الكبرى الواسعة النطاق في الريف كانت تمول بواسطة الدولة ، بينما المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم كانت تنفذ في الاساس بواسطة المزارع التعاونية ومن ميزانيتها الخاصة . وخلال السنوات الخمس الماضية ، قامت الدولة بـ ٦٠٪ او اكثر من مجموع الاستثمارات في الريف ، بينما كانت المزارع التعاونية تغطي الاربعين في المائة ــ او نحوها ــ الباقية .

وابتداء من هذا العام وما يليه ، يجب ان تستعين بميزانية الدولة في تنفيذ الانشاءات الرئيسية التي كانت تقوم بها فيما مضى المزارع التعاونية من ميزانيتها الخاصة . ويجب على الدولة ان تمول مشاريع الري المتوسطة والصغيرة ومشاريع اصلاح الانهار وبناء اجهزة ضخ المياه والاجران وحظائر الحيوانات والعنابر ومحطات الطاقة الكهربائية الريفية ومد خطوط الكهرباء وغيرها من الانشاءات الكبرى ، وفي الوقت الذي نعمل فيه على ان تواصل المزارع التعاونية شراء المعدات الزراعية والآلات الزراعية المتوسطة والصغيرة والحيوانات .. الخ.. من ميزانيتها الخاصة . وهذا يعني ان الدولة ستتحمل اعباء اضافية هائلة لمنفعة الفلاحين .

وهذا الاجراء الذي يخفف كثيرا من الاعباء التي تحملها المزارع التعاونية ، سيمكن هذه المزارع من زيادة انصبة افرادها زيادة كبيرة ، كما سيمكنها في نفس الوقت من تخصيص اعتمادات مالية اكبر للزراعة . وسيؤدي هذا الاجراء ايضا الى زيادة سرعة تدعيم القواعد المادية والتكنيكية للاقتصاد الريفي عن طريق زيادة استثمارات رؤوس الاموال في الزراعة وتسهيل تنفيذ الانشاءات الكبرى في الريف بطريقة اكثر اعتمادا على التخطيط والدراسة العلمية ، وبحيث تكون افضل من ناحية النوع .

٣ ــ تشييد مساكن ريفية حديثة على نفقة الدولة :

عاش فلاحون في اكواخ من البؤس لآلاف السنين . وبعد التحرير ، طرحت مشكلة الاسكان الريفي نفسها باعتبارها اكثر المشاكل حدة في حياة الفلاحين . وادت الآثار القاسية للحرب الى تفاقم مشكلة الاسكان في الريف كما هو الحال في المدن .

ومع ارتفاع مستوى معيشة فلاحينا ، فقد قاموا ببناء اعداد كبيرة من المنازل الجديدة بالمعاونة النشطة من الدولة . وبعد تشكيل فيالق البناء الريفي بنوع خاص ، تم القيام بالانشاءات في المناطق الريفية على نطاق اوسع ، وتحسنت بالفعل حالة الاسكان في المناطق الريفية بطريقة حاسمة .

ومن اجل حل اكثر نجاحا لمشكلة الاسكان في الريف ، يجب علينا من الآن ان نقيم منازل حديثة للفلاحين على نفقة الدولة تماما . ويجب ان تستمر الانشاءات للمنازل في الريف على نطاق واسع في المستقبل ، اذا كان الهدف هو توفير منازل حديثة جيدة لجميع الفلاحين . ولا تقف مسؤولية الدولة عند حد توفير المواد والاموال اللازمة والعمل فقط ، بل يجب عليها ان تدفع تكاليف بناء المنازل الحديثة التي تتم بالفعل على يد فيالق البناء الريفي .

وهذا يعني ان الدولة يجب ان توفر الاسكان للفلاحين كما تفعل بالنسبة لعمال المصانع والمكاتب . ومثل هذا الاجراء الذي يحقق مصالح الشعب لا يمكن ان يتخذ الا بواسطة حزب ودولة الطبقة العاملة اللذين يخدمان دوما الشعب كله ، ولا يمكن ان يتخذ سوى في مجتمع اشتراكي ، حيث يمكن ان يتمتع كل الشعب بحياة سعيدة .

وعن طريق الاسراع اكثر وبقوة كبيرة بعملية البناء لمنازل زراعية حديثة على نفقة الدولة ، سنغير تماما من مظهر وشكل الريف في المستقبل القريب .

وبالاضافة الى تطبيق الاجراءات الثلاثة التي سلف ذكرها يجب الا ندخر وسعا في سبيل تخفيف اعباء المزارع التعاونية والفلاحين ، وزيادة دخولهم بوسائل اخرى .

ويجب على طبقتنا العاملة ان تناضل وتبذل جهودا مضاعفة لانجاز التدابير الواسعة التي اتخذتها الدولة لتحقيق مصالح الفلاحين بنجاح ، وعندما تحقق الصناعة الاشتراكية تقدما اكبر ، عندئذ فقط يمكن ان يتلقى الريف مساعدة اكبر ، وان يصل الى مستوى المدن ، ويجب على العمال ان يطبقوا دائما التجديدات في الصناعة والنقل والبناء وكافة المجالات الاخرى بهدف تقوية القواعد الاقتصادية للبلاد وتقديم معونة اكثر نشاطا للريف .

انه لواجب مقدس على الطبقة العاملة ، ان تساعد الفلاحين وان توفر لهم حياة من الرخاء ، وهذا الواجب يتفق مع مصالح الدولة كلها والمجتمع باسره . وكلما زادت المحاصيل التي يجنيها الفلاحون ، فان هذا يعني ان هذه الزيادة هي نتاج المساعدة الشاملة التي تقدم اليهم ، وستكون في هذه الحالة قواعد الغذاء والمواد الخام لسكان المدينة وللصناعة اقوى ، وسيؤدي ذلك الى تنشيط حركة البناء الاشتراكي بسرعة اكبر .

ويجب على فلاحينا ان يضطلعوا بواجباتهم وبدورهم في البناء الاشتراكي عن طريق القيام بنجاح بالمهام المطروحة امام الاقتصاد الريفي .

ويجب على الفلاحين ــ تجاوبا مع المساعدة والمعاونة النشطة التي تقدمها الطبقة العاملة ، ان يشددوا نضالهم لزيادة الانتاج الزراعي ، ويجب ان يقدموا اغذية ومنتجات حيوانية وخضروات وفواكه كافية للعمال ولسكان المدن ، وان يقدموا مواد خام بكميات اكبر للصناعة الخفيفة . وكلما ازداد الانتاج الزراعي ، كلما تطورت الصناعة بسرعة اكبر وكلما تدعمت القواعد الاقتصادية للبلاد ، كلما اصبحت الدولة اكبر قدرة على ان تفعل الكثير للفلاحين .

ان العمال والفلاحين ، بقيادة الطبقة العاملة ، يجب ان يتحدوا بصورة وثيقة وان يتعاونوا مع بعضهم البعض ، ويجب على الشعب باسره ان يتقدم في حزم ويشن نضالا حتى يستطيع بناء الاشتراكية بصورة احسن واسرع .

ان واجبنا الرفيع والمجيد هو حل مشكلة المسألة الزراعية باطراد ونجاح . وان النضال من اجل بناء ريف اشتراكي هو نضال لتحويل ريفنا الذي كان متخلفا وفقيرا في الماضي ، الى ريف اشتراكي يتمتع بالرخاء والثقافة ومسلح بالتكنولوجيا الحديثة ، وهو نضال للاسراع بالبناء الشامل للاشتراكية ، ونضال لتدعيم قاعدتنا الثورية وتحويلها الى قوة هائلة ، ولتقديم التشجيع والمساندة القوية للفلاحين ولسائر الشعب في كوريا الجنوبية والاسراع في انجاز القضية الكبرى : قضية توحيد الوطن . انه ايضا نضال للدفاع عن نقاء الماركسية اللينينية ولاظهار حيويتها العظيمة في شأن المسألة الريفية ، وهو نضال لاظهار المزايا الاصيلة للنظام الاشتراكي في الاقتصاد الريفي .

وطالما ان العمال والفلاحين والشعب باسره يواصلون السير الى الامام ، ويلتفون بقوة حول الحزب ، فاننا على يقين من احراز النصر في هذا النضال ، وطالما ان لدينا حزبا ماركسيا ــ لينينيا متمرسا وسلطة دولة قوية للطبقة العاملة ونظاما اشتراكيا متقدما ، وقواعد قوية لاقتصاد انتصارات كبرى جديدة على الجبهة الريفية وعلى كافة الجبهات الاخرى للبناء الاشتراكي .

"البرتغال والمستقبل"

الكتاب الذي هز النظام الديكتاتوري البرتغالي

الجنرال سبينولا :

لا يمكن تحقيق نصر عسكري على الثورات في المستعمرات

تمكنت الحكومة البرتغالية في الاسبوع الماضي من احتواء حركة تمرد في احدى الثكنات العسكرية التي تبعد حوالي ٧٠ ميلا عن العاصمة لشبونة ، حيث حاول الضباط فيها التحرك الى العاصمة في اول اشارة عن وجود تذمر في داخل القوات المسلحة بعد عزل رئيس الاركان البرتغالي الجنرال كوستا غوميز ونائبه الجنرال سبينولا ، صاحب الكتاب الذي احدث الهزة الاخيرة في البرتغال ، وبعد اعتقال حوالي ٣٠٠ ضابط يدينون بالولاء للجنرالين المعزولين .

وكان احباط المحاولة الاجراء الناجح الثاني خلال اسبوع ، الذي اثبت فيه اليمين المتطرف سيطرته ، وضعف نفوذ دعاة الاتجاه الليبرالي داخل الحكم القائم . فقد كان عزل الجنرال سبينولا ، وكان يحمل لقب « بطل » الحرب في افريقيا ، ردا حاسما لليمين المتطرف الحاكم على التيار النامي داخل الطبقة الحاكمة الداعي لانقاذ « الامبراطورية » البرتغالية ، وادخالها مسيرة التقدم التي تقف خارجها ، وانهاء عزلها كبلد اوروبي ، في اوروبا . وعلى ما يبدو بعد احباط محاولة التمرد الاخيرة ، ان النظام قد استعاد سيطرته على القوات المسلحة بعدما برزت تجاه قبل اسبوعين ، كمصدر خطر عليه .

وقد جاء عزل الجنرالين بعد احتفال عسكري خاص وصفه الرئيس كايتانو بانه ذو اهمية قصوى ، واقسم خلاله كبار ضباط القوات المسلحة يمين الولاء للحكومة ، كما اكد خلاله كايتانو بان ليس للقوات المسلحة سياسات مختلفة عن سياسات الحكومة في الدفاع وفي سيادة اراضي البلاد .

وكان واضحا من هذا الاحتفال العسكري ان الرئيس كايتانو كان من دون ذكر اسماء ، يشير الى الجنرال سبينولا ــ ورئيس الاركان الذي كان يشارك سبينولا اراءه على ما يبدو ــ والذي نشر كتابا مؤخرا ، بعنوان « البرتغال والمستقبل » اعلن فيه قناعته بان لا يمكن ان تحقق البرتغال نصرا عسكريا في حروبها في المستعمرات الافريقية . ودعا سبينولا في كتابه الى التخلي عن هذه الاستراتيجية لاستحالة تحقيق الهدف ، مقترحا عوضا عن ذلك ، السعي لتحقيق حل سياسي ، يرضي مطمح الافريقيين بحق تقرير مصيرهم بانفسهم وانشاء نظام اتحاد فدرالي بين الاقاليم ذات الاستقلال الذاتي ، وبين البرتغال ، على اساس ان هذه هي الطريق الوحيدة لانقاذ مصالح الاستعمار البرتغالي ووقف استنزاف هذه الحروب الاستعمارية لافقر بلد اوروبي واكثرها تخلفا .

وقد كان تحرك كايتانو السريع يستهدف اعادة تماسك القوات المسلحة ومنع نشوء هوة واسعة بين الحكومة والجيش ، وقد ثبت بان لهذه المخاوف ما يبررها في حركة التمرد الفاشلة التي قادها صغار الضباط قبل قرار عزل سبينولا وبعده ، والتي وان كانت مطالبها المعلنة تحسين الاوضاع في الجيش وزيادة الاجور ، وتنفيذ الترقيات ، الا انها اظهرت درجة من الوعي السياسي ، وبدت كأنها تشارك سبينولا اراءه ، ان لم تكن تحمل افكارا اكثر تقدما مما طرح في كتابه !

ان الرجل الذي عزلته الحكومة في لشبونة في الاسبوع الماضي كان يعتبر « بطل حرب » ، وكان قد خدم السنوات الاربع الاخيرة قبل عودته الى البرتغال ، قائدا عاما للقوات البرتغالية في غينيا ــ بيساو . وقد منح سبينولا ارفع الاوسمة ، واحدثت الحكومة في شهر كانون الثاني الماضي مركزا خاصا ــ هو مركز نائب رئيس الاركان ــ من اجله . وفي الرابع عشر من شهر اذار الجاري اعتبر احد كبار المسؤولين في الحكومة من ابن يجيء بالمزيد من عبارات التبجيل والمديح للجنرال سبينولا ، معلنا انه الشخصية « التي تتمتع بالثقة الكاملة للحكومة » . وبعد اربع ساعات فقط على تحديد الثقة هذه ، عزل سبينولا .

ولم تكن هذه الهزة الاولى التي تتعرض لها النظام الديكتاتوري في البرتغال . ولكن الحكومة كانت دائما تتدخل وتجهض القضية بهدوء ومن دون اية ضجة اعلامية ، بل ومن دون ان يعرف العامة بها . وكان النظام ينجح دائما بتماسكه وقوته امام « الاعداء في الداخل » ، كما يسمي القوى الديمقراطية والتقدمية ، بل والليبرالية التي تنمو في البلاد .

ولكن هذه المرة لم تكن ممكنا ان تحافظ الحكومة على سرية ما حدث ، رغم انها استطاعت منع نشر اي شيء يتعلق بمضمون كتاب « البرتغال والمستقبل » في وسائل الاعلام .

اما الكتاب ــ القضية ، فقد نشر الجنرال سبينولا في ٢٢ شباط . وقد بيعت ١٠ الاف نسخة منه خلال يومين فقط . ولكن منذ ذلك الوقت وبفضل الاجراءات الحكومية اصبح من الصعب على اي كان الحصول على نسخة منه ، رغم ان الخطة كانت تقضي بنشر ٥٠ الف نسخه . ولكن كما يقال في البرتغال ، فقد حرصت دائرة التحقيقات الجنائية (وكانت معروفة سابقا باسم « بيدي » ، او الشرطة السياسية) على شراء كامة النسخ من السوق .

ويرد المسؤولون في وزارة الاعلام على تساؤلات الصحفيين الاجانب بان النسخ قد نفذت من الاسواق نظرا للاقبال الشديد عليها ، لتبرير احتجابه وصعوبة الحصول على نسخة منه . كما ان هناك حملة ضد الكتاب بقول بانه كتاب وضع بسرعة ، ولا يمكن هضمه لانه مليء بالتناقضات ، ولانه لا يقول جديدا (!) الا ان الدبلوماسيين الاجانب يؤكدون بان الكتاب لو كان من وضع ضابط اقل رتبة من الجنرال سبينولا ، لكان دخل السجن فور نزول الكتاب الى السوق .

ولكن كل هذا لا يعني بان الجنرال سبينولا الذي كان المسؤول الاول طوال اكثر من عشر سنوات عن الحملات العسكرية ضد المقاتلين الافريقيين من اجل الحرية في المستعمرات البرتغالية ، قد عاد نحاه الى « صوابه » ، وراح يدعو الى خروج الاستعمار البرتغالي الكامل من افريقيا ، ومنح الافريقيين حق ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بانفسهم . بل ان الجنرال سبينولا حاول ان يلعب دور المنقذ لمصالح الاستعمار البرتغالي في مستعمراته الثلاث ، وهذا واضح في اطروحته التي ضمنها كتابه ، كما انه واضح في عنوان « البرتغال والمستقبل » .

ان حجج الجنرال سبينولا في كتابه ، لا تستهدف اقناع نظام الحكم البرتغالي بالتخلي عن شبر واحد من اراضي موزامبيق ، انغولا او غينيا ــ بيساو ، حيث تلتهب الثورات الاستقلالية التحررية وتتعاظم ، وحيث اصبحت سيادة الحزب الافريقي من اجل استقلال غينيا ــ بيساو والرأس الاخضر ، على اكثر من ثلاثة ارباع البلاد ، وعلى الاكثرية الساحقة من الشعب ، امرا واقعا ، وقد اعترفت دول عديدة من دول العالم باستقلال غينيا ــ بيساو .

بل ان الجنرال سبينولا في كتابه يدعو الى تغيير في الاستراتيجية يمنع مجيء النهاية المحتومة للاستعمار البرتغالي في افريقيا . وهو لهذا دعا الى منح الاستقلال الذاتي للمستعمرات ضمن اتحاد فدرالي مع البرتغال ، تضمن من خلال حكومة لشبونة انظمة حكم افريقية تابعة وتحت الوصاية البرتغالية ، تمتص ارادة الثورة على المستعمر التي هي مصدر قوة الحركات الثورية المقاتلة وقدرتها على الاستمرار هناك .

ان سبينولا في تصوره هذا يرى الطريق الوحيد امام نظام الحكم البرتغالي لحماية مصالحه الاستعمارية في افريقيا ، ووقف النزيف الذي تسببه حروبه الاستعمارية بحيث يتمكن من تركيز اهتمامه على تطوير الاوضاع الداخلية المتعفنة في البرتغال ، وعلى العمل من اجل ادخال البرتغال الى الاسرة الاوروبية ، مجالها الطبيعي ، خاصة وان النظام اذا اراد البقاء والاستمرار وحماية نفسه ، عليه ان يقدم بعض التنازلات لامتصاص النقمة الشعبية المتنامية في الداخل والتي هي تربة خصبة لنمو الحركة الديمقراطية والتقدمية في الداخل ، التي يعتبرها هذا النظام « العدو الداخلي » .

واهمية دعوة سبينولا وقناعته باستحالة تحقيق البرتغال نصرا عسكريا على الثورات الاستقلالية التحررية في مستعمراتها الافريقية ، كونها صادرة عن مسؤول عسكري كبير اختبر الوضع في المستعمرات طوال سنوات عديدة ، وكان اخر اختبار قيادته خلال الاربع سنوات الاخيرة للحملات العسكرية في غينيا ــ بيساو في محاولات فاشلة لاحتواء الثورة فيها وقمعها .

لذلك ، فهناك فارق كبير بين ان يدعو رجل سياسي يعيش مستقرا في لشبونة ، الى ضرورة اعادة النظر في الاستراتيجية الاستعمارية البرتغالية في المستعمرات الافريقية ، وبين ان يدعو قيادي عسكري كالجنرال سبينولا الى مثل هذا التعديل ، ويعلن قناعته باستحالة تحقيق انتصار عسكري برتغالي في الحرب الاستعمارية الدائرة في المستعمرات ، ضد الثورات الافريقية فيها .

ولكن الجنرال سبينولا كما ظهر واضحا خلال الاسبوع الماضي كان يمثل تيارا داخل الطبقة الحاكمة البرتغالية ، ما يزال ضعيفا امام قوة التيار « السالازاري الارثوذوكسي » ، التيار اليميني المتطرف الذي ما يزال متمسكا بوهم امكانية سحق الثورات الافريقية في المستعمرات في النهاية ، واعادة تثبيت ركائز الامبراطورية ، ويرفض بشراسة واضحة ، اي اتجاه يدعو الى تغيير شكل الوجود الاستعماري البرتغالي ، لعل هذا التغيير يمكنه من ابعاد شبح نهاية هذا الوجود الاستعماري المحتومة ، كما يرفض بالشراسة ذاتها اي توجه ليبرالي في الداخل يمكنه ان يشكل صمامات الامان لاحتواء الحركة الديمقراطية والتقدمية الناشطة تحت الارض ، ويواصل في ظل ديكتاتورية شرسة ، ولا يمكن قياس حجمها الا بقدر ارتداد سجون النظام بالمعتقلين السياسيين ، بسبب الحصار الاعلامي المحكم الذي يفرضه النظام .

فالرقابة على الاعلام في البرتغال هي حقيقة يومية قائمة منذ سنين طويلة .

كما ان حرية التعبير هي امر مجهول بالنسبة لجيلين كاملين في البرتغال . كما ان حرية التعبير عن المعارضة للحرب في افريقيا محدودة الى درجة ان الذين يحرزون عليها يصنفون « مخربين مدرعين » يلاحقون ، يعتقلون ويتعرضون للتعذيب ، تحت شعار : « المواطن البرتغالي لا يناقش الوطن الام بل يدافع عنه » ، وبحجة ان الجندي البرتغالي الذي يحارب الافريقيين في المستعمرات انما هو « يدافع » عن البرتغال نفسها (!) .

ان قضية سبينولا ، او ما اصبح يعرف بقضية كتاب « البرتغال والمستقبل » ، كانت لحظة انفجار لصراع داخل الطبقة الحاكمة البرتغالية بين اليمين المتطرف السالازاري الارثوذوكسي ، وبين اليمين الذي ينظر الى ابعد من اليوم بدافع الدرجة من القلق على المصالح الاستعمارية البرتغالية في الاقاليم الافريقية ، والذي يرى في سياسة الكبت والقمع الدكتاتوري التي ينتهجها النظام ، خطرا في المدى الطويل على بقاء واستمرار هذا النظام اكثر بكثير من الخطر الذي يراه اليمين المتطرف في اي انفتاح ليبرالي محدود .

ولعل انتصار اليمين المتطرف في هذه الجولة الاخيرة ، سيكون عاملا محركا رئيسيا ليس لوقف تطور الاحداث التي طال تجمدها في البرتغال ، كما يأمل التيار السالازاري ، بل في تعجيل تواترها .

واجب كل المناضلين
ان يشاركوا في المسيرة الشعبية
من بيروت الى دمشق يوم ١٩٧٤/٢/٣١